

## إصدار لجنة الحريات الدينية الأمريكية التقرير السنوي عن الحريات الدينية

30 أبريل أصدرت لجنة الحريات الدينية الأمريكية اليوم تقريرها السنوي لعام 2015، وسلطت الضوء على التقدم والتراجع الذي حققه المجتمع الدولي خلال العام الماضي في ما يتعلق بالتسامح الديني، وتحديدًا في القسم الخاص بالبحرين، يسلط التقرير الضوء على استمرار حالة التمييز الديني ضد الطائفة الشيعية.

يشير تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكية بأنه لازال المواطنون الشيعة يحتجزون ويتم اعتقالهم تعسفاً في البحرين. وقد سلطت اللجنة الضوء بشكل خاص على حالة رجل الدين الشيعي وزعيم المعارضة علي سلمان، المحتجز لأكثر من 4 أشهر في انتظار المحاكمة، وأيضاً سحب الجنسية من أحد كبار رجال الدين الشيعة في البحرين حسين نجاتي، الذي أُجبر على مغادرة البلاد في 2014. حيث ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين والمعتقد قضية نجاتي كواحدة من قضايا "التمييز بدوافع دينية". واستشهدت اللجنة بحالات الخطاب الطائفي التي تستخدمها وسائل الإعلام الحكومية والمالية لها، وأيضاً بعدم تمرير قانون الإعلام الجديد الذي أوصت به لجنة تقصي الحقائق والذي من شأنه أن يحد من استخدام اللغة المعادية للشيعة. وعلاوة على ذلك، مشاركة الشيعة في الحكومة محدودة للغاية، حيث لا يوجد شيعة في المناصب العليا في الحكومة أو الأجهزة الأمنية البحرينية. وفي محاولة لإصلاح الانتهاكات السابقة خلال الاضطرابات في ربيع عام 2011، قامت حكومة البحرين بإعادة بناء 8 من 30 مسجد قامت بهدمه. بيد أن التقرير يشير إلى أن البحرين لم تقم بالتزام بتعويض الطائفة الشيعية ليناؤها لستة من المساجد في عام 2014. ويشير التقرير أيضاً إلى أن العديد من التوصيات الصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لم يتم تنفيذها حتى الآن.

تدعم منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين توصيات لجنة الحريات الدينية الأمريكية وتحث حكومة الولايات المتحدة للضغط على الحكومة البحرينية للتنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، وخاصة تلك المتعلقة بحرية الدين والمعتقد، وأيضاً تحث على دعوة اللجنة للحكومة البحرينية لتعويض الطائفة الشيعية التي قامت ببناء 6 من المساجد التي هدمت في عام 2011 على نفقتها الخاصة.

وجدت لجنة الحريات الدينية الأمريكية أدلة مماثلة على القمع الديني في المملكة العربية السعودية. يشير تقريرها على أن السلطات السعودية لا تزال تقيد بعنف ممارسة الإسلام الشيعي، وكذلك التعبير عن أي معارضة دينية غير عنيفة. وقد استشهدت الحكومة السعودية على نحو متزايد بقانون مكافحة الإرهاب كسبب لاعتقال واحتجاز وملاحقة الشخصيات الدينية الشيعية. تشير لجنة الحريات الدينية الأمريكية أنه خلال العام الماضي، قامت المحكمة الجزائرية المتخصصة، وهي المحكمة التي تحاكم المتهمين في جرائم تتعلق بالإرهاب، بالحكم على ما لا يقل عن 6 من رجال الدين الشيعة والمتظاهرين بالسجن لفترات طويلة وحتى بالإعدام، بما في ذلك نمر النمر وتوفيق العمر. وقد لاحظت لجنة الحريات الدينية الأمريكية أيضاً استخدام تهم دينية لملاحقة المعارضة السياسية العلمانية، كما هو الحال في قضية المدون رائف بدوي.

وقد طبقت الحكومة السعودية قوانين جديدة تصنف الكفر والدعوة للإلحاد كأعمال إرهابية، مما يمكن المحكمة أن تصدر عقوبات أشد قسوة لتجريم السلوك المعاقب سابقاً. وهذه التوجهات سهلت زيادة الاضطهاد ليس فقط ضد الأقلية الشيعية ولكن أيضاً المجتمعات السنية والوافة المعارضة. تدعو لجنة الحريات الدينية الأمريكية إلى استمرار تسمية المملكة العربية السعودية كدولة ذات اهتمام خاص من قبل حكومة الولايات المتحدة، وزيادة الضغط عليها لإحراز تقدم ملموس في المجالات التي سلط الضوء عليها. كما تحث الحكومة السعودية على الإفراج عن معتقلي الرأي كالذين ذكروا أعلاه، وإلغاء القوانين التي تجرم حرية التعبير، وحل الشرطة الدينية السعودية، وتعريف المساواة في الحقوق والحماية للأقليات الدينية.

وقد وثقت أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين التمييز الديني ضد الشيعة في البحرين في تقريرها "مهمشون في وطنهم: التمييز الحكومي ضد الشيعة في البحرين"، والذي يمكن قرائته [هنا](#)، كما حققت في إساءة استخدام القانون الديني في النظام القضائي السعودي في تقرير "التقدم الشكلي"، والذي يمكن الوصول إليه [هنا](#).